واقع وآفاق النظام المصر في في إطار التحول إلى اقتصاد السوق

بوخدوني وهيبة
جامعة سعد دحلب- البليدة

مـــــــــقدمة

لم تعد النشاطات البنكية أمرا محصورا في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين، و لكنها أصـــبحت عملية يومية تهم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات والمنظمات، وتتزايد أهميتها يوما بعد يوم بسبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة.

وفي ظل هذه التحو لات يلعب النظام البنكي دورا أساسيا نظرا لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الإقتصاد بالتطور في ظل وضع يتميز بالإستقرار، و نظرا أيضا لكونه القطاع الذي يعمـــل علـــى تدبير وسائل التمويل اللازمة، ولا يمكن أن نهمل في الوقت الحاضر الدور الذي يق وم به النظام البنكـــي في ظـــل انفتاح داخلي واسع على إقتصاد السوق (وبالتالي على الإقتصاد العالمي)، وعولمة مالية متزايدة سمتها الأساســـية إندماج الأسواق المالية الدولية وترابطها

وفيما يتعلق بالنظام البنكي الجزائري بالذات، فإنه من الضروري القيام بإصلاح عميق لهيا كلـــه وآليـــات عمله، ويجب خلق الوسائل اللازمة التي تسمح له بالتكيف مع تحول الاقتصاد الوطني والمحيط المالي الدولي، وخلق وسائل إتصال فعالة مع المحيط الداخلي أو للخارجي، ولا شك أن إصلاح هذا النظام سوف يكون عاملا أساسيا في نجاح الإصلاحات الإقتصادية الجارية، ويسمح للإقتصاد الوطني بالإندماج بنجاح في الإقتصاد الدولي ويتطلب ذلك أيضا من بين ما يتطلبه التحكم في تقنيات العمل البنكي وتعميق التجربة فيما يخص الأداء البنكي، وإستغلال التكنولوجيا المالية إستغلالا يسمح بإشتثمار أفضل لإمكانات النظام المالي الوطني بصفة خاصـــة، و الإ مكانـــات الإقتصادية الوطنية بصفة عامة.

1- نظرة عامة حول النظام البنكي الجزائري:

تقاس فعالية النظام البنكي في أي اقتصاد كان بعنصرين أساسيين : العنصر الأول ويتمثل في مدى قدرة هذا النظام على تعبئة الموارد المالية وبالأخص الموارد التي لا تأتي من الإصدار النقدي، ويتمثل العنصر الثاني في مـــدى قدرته على تخصيص الأموال القابلة للإقراض وفق أفضل الصيغ الممكنة . وتتطلب هذه العملية وجود بيئـــة ذات هيكلة مناسبة، وتنظيم اقتصادي ملائم تتحدد فيه الأداءات وفق قانون القيمة، وهذا مايسمح بأن يتمتع البنـــك بحرية الحركة واستقلالية القرار . وتخلق هذه المميزات أداءا مهنيا عاليا للنظام البنكي بواسطة استغلال كل الطرق والأساليب والتقنيات المتاحة.

وعندما ننتقل إلى دراسة النظام البنكي الجزائري من وجهة نظر مهنية، أي تطبيق الأساليب البنكية المتعارف عليها، ينبغي أن تتم هذه الدراسة بنوع من العمق والتأ ني وأن تكون الأحكام المتوصل إليها تتميز بنوع من الحذر والتروي، وذلك لسببين على الأقل : الأول، وهو حداثة النظام البنكي الجزائري الذي لم يتعد عمره عـــدد مـــن السنين بينما عمر النظام البنكي في الدول المتقدمة (حيث الأداء المهني المرتفع)يصل عدة قرون . وحداثة النظام البنكي الجزائري لم تتح له الوقت الكافي للحصول على معرفة متراكمة وخبرة مهنية كافية لكي يكـــون لنفســـه آليات للعمل تتلاءم مع الشروط العامة والشاملة المعرفة لدى مختلف الأنظمة البنكية المتقدمة، ويتمثل السبب الثاني في التنظيم العام الذي تم اختياره لهذا النظام وا لأهداف التي أنيط بتحقيقها . وهنا نكتشف بصورة أكثر وضـــوحا الحدود الطبيعية والعملية لهذا النظام . حيث أن التنظيم الذي يستند إلى النظرة المركزية في التخطيط والقرار ولـــد رتابة وجمودا على مستوى حركيته، كما أن الأهداف التي أنيط بها والمتمثلة في تمويل البرامج المخططة وفقا لصيغة النظرة المركزية ذاتها قد حد من مستوى أدائه، وقلل من فرص التطور واكتساب المهارة.

ولكن لم يلغ كل ذلك، بشكل كامل، الإرادة المستمرة في تكييف هذا النظام مع التطورات الحاصلة على المستوى الإقتصادي ككلومع كل مرحلة جديدة يصلها الإقتصاد الوطني يظهر النظام البنكي في لب النقـــاش . وقد اظهر ذلك بشكل كامل الوضوح أنه لا يمكن القيام بالتنمية مهما كانت درجتها وطبيعتها مالم يتوفر نظـــام للتمويل يتحكم في تقنيات العمل البنكي، ويخصص الموارد المالية المتاحة بشكل أفضل.

2- الشروط الملائمة لإصلاح البنوك التجارية الجزائرية :

لقد أسس قانون النقد والقرض إطارا قانونيا جديدا يضع المنظومة المصرفية ضمن مسار يتماش والتوجهات العالمية في مجال إقتصاد وتسيير البنوك.

وتستدعي المهام المصرفية الجديدة الواردة في قانون النقد والقرض أن تجدد مناهج التنظـــيم والتشـــغيل، إن القطاع المصرفي يحتاج لتشغيله إلى بنية نقدية متطورة ، وتشمل هذه البنية كل الفروع التكنولوجيـــة للخـــدمات المصرفية، والأنظمة المشتركة للتنافس بين البنوك ، ومن الضروري إقامة نظام يتكيف مع المعايير المصرفية العصرية وذلك لن يكون إلاّ بإصلاحات عميقة وفعالة عن طريق:

- خلق المنافسة بين البنوك.
- فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية.
- ضرورة توفير الإستراتيجية الفعالة لأداء البنوك.
- إصلاح الجانب المحاسبي للبنوك بما يتلاءم وإقتصاد السوق.
- ضرورة تكوين إطارات مسيرة كفأة.

- ضرورة توسيع نشاط السوق النقدي والمالي.
- إعطاء البنك الإستقلالية في التمويل والإقراض.

2-1- خلق المنافسة بين البنوك:

لقد إحتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الإقتصادية وتزداد أهميتة من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية وفي هذه الظروف يجب على البنوك أن تكون قادرة على التحكم في الأخطار التي ينطــوي عليها نشاطها، ويتعين عليها توضيح عناصر سياسية إقتصادية حقيقية إنطلاقا من:

- دراسة الموارد والوسائل والمحيط العام.
- تحديد الكفاءات والموارد الكفيلة. لضمان النجاح.
- إعداد الإستراتيجيات الممكن إعتمادها وإختيار إحداها .

2-2- فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية:

إبتداءا من تاريخ صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفــتح فروعا لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، وككل مؤسسة بنكية أو مالية، يجب أن يخضع فتح هــذه الفروع إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض ويتجسد في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر، ويجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأس يساوي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية كما هو محدد بواسطة النظام رقم 90 – 01 المــؤرخ في 4 جويليــة 1990 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

وقد حدد النظام رقم 93 – 01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية ومن بين الشروط المطلوبة نذكر مايلي:

- تحديد برنامج النشاط.
- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة.
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

ومن أهم المؤسسات البنكية التي برزت بعد إصلاح 1990:

- **بنك البركة:** الذي تأسس في 06 ديسمبر 1990 وهذا البنك هو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية

- **البنك الإتحادي:** هو عبارة عن بنك خاص تم تأسيسه في 07 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية.

ومازالت مؤسسات مالية و بنوك أخرى تتقدم بطلب الإعتماد من مجلس النقد والقرض، ويبدو أن هذه ا لحركية سوف تستمر لسنوات أخرى طويلة.

2-3- ضرورة توفير الإستراتيجية الفعالة لأداء البنوك:

حتى تضمن البنوك التكيف مع النظام الإقتصادي الجديد عليها إتباع إستراتيجية فعالة وسياسة بنكية ناجعة حتى تتجاوز العراقيل والعقبات التي تشهدها، حيث تتطلب هذه الأخيرة:

- إتباع سياسة إقراض فعالة.
- سياسة فعالة في تجميع وتعبئة الإدخار.
- تحسين نوعية الخدمات المصرفية.
- تحسين وسائل الإعلام والتنظيم.

2-4- إصلاح النظام المحاسبي في البنوك التجارية بما يتلاءم وإحتياجات السوق:

إن التحول إلى إقتصاد السوق يفرض مجموعة من الـ تغيرات في المحيط الإقتصادي للمؤسسات الإقتصادية العمومية بما في ذلك المؤسسات المالية ونخص بالذكر قطاع البنوك الذي يشهد تحولات في هيكله وأنظمته خاصة النظام المحاسبي، ولمسايرة هذه التحولات والتأقلم مع المحيط الجديد نقترح جملة من التوصيات التي نعتبرها كقاعدة لتعديل وإصلاح النظام المحاسبي وتكييفه مع التغيرات الحالية:

1- لكي يستطيع النظام المحاسبي القيام بالمهمة التي تتطلبها عملية توفير البيانات والمعلومات للأطراف المختلفة من المستفدين، فلا بد أن يراعى في تصميمه عدة مبادئ وأسس متعارف عليها في علم المحاسبة ونظام المعلومات ومن أهمها مايلي:

- ملاءمة النظام لطبيعة نشاط المصرف بحيث تعبر المعلومات الصادرة من النظام من عمليات المصرف تعبيرا صادقا ودقيقا.

- ملاءمة النظام للهيكل الإداري للمصرف حتى يتم توفير المعلومات المناسبة لإدارة هذا المصرف بمستوياته المختلفة في الوقت المناسب.

- حياد النظام المحاسبي بحيث لا يكون متحيزا إلى فئة معينة من المستفدين، ولكي يتحقق ذلك لابد من مراعاة المبادى، المحاسبية المتعارف عليها في علم المحاسبة عند تصميم وتنفيذ النظام وإجراءات المعالجة المحاسبية لعمليات الصرف.

- توفير نظام دقيق لتسجيل عمليات المصرف أول بأول وتبويبها و فهرستها بحيث يمكن إستخراج المعلومات المطلوبة بسهولة، وبسرعة وبأقل تكلفة ممكنة.

- توفير نظام المراجعة و لمراقبة الداخلية والخارجية لتفادي الأخطاء وإكتشافها وتصحيحها لضمان دقة المعلومات المستخرجة حتى يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الرشيدة.

- توفير نظام شامل للتقارير لخدمة فئات المستخدمين المختلفة سواءا كانت خطة التقارير دورية أو غير دورية

2- الإعتماد على الأسس الرئيسية لدليل الحسابات والواجب الإلتزام بها في البنك والملخصة فيما يلي:

- الشمولية
- التفصيل المناسب
- الدقة في إختيار أسماء الحسابات
- المرونة
- إختيار الأسلوب المناسب الذي على أساسه يتم تحديد طريقة إعداد الدليل المحاسبي . بصفة عامة.

3- تطوير التكنولوجيا وذلك من خلال التفتح الخارجي على آخر المبتكرات التكنولوجية والتسييرية، والعمل على تكييفها مع متطلبات الأنظمة المصرفية المحاسبية، و أيضا ضرورة إستعمال نظام للمعلوماتية من أجل التعجيل في أداء العمليات المصرفية. و أحسن مثال هو نظام دالتا (**DELTA** système) الذي إعتمدته البنوك التجارية ببلادنا قد ساعد على تجميع ونقل وتخزين وإسترجاع كمية ضخمة من البيانات ومعالجتها بكفاءة كبيرة.

2-5- ضرورة تكوين الإطارات الكفأة:

إن نتائج النقائص التي عرفتها البنوك عديدة منها توظيف عدد هائل من الأعوان الغير متخصصين في الميدان، ومن بين موظفي البنوك البالغ عددهم اليوم نحو 30.000 موظف فإن النسبة قد تفوق نصف العدد الإجمالي ليس لها أي تكوين أو لها تكوين ضعيف و أمام التعقيد المتزايد الذي تعرفه مهنة المصرفي الناتج عن إنشاء منتوجات، جديدة، و إرتفاع المستوى العام للمعارف الإقتصادية والمالية لدى الزبائن، ينبغي على البنوك أن تبذل مجهودات جبارة في مجال التكوين حتى تستطيع مسايرة العصر ومتطلبات إقتصاد السوق.

2-6- ضرورة توسيع النشاط النقدي و المالي:

ونحن على أبواب الإصلاحات، تفتقر البلاد إلى النقد والسوق المالي، ونظام مصرفي منتظم، فقد أصبحت الدولة مثقلة بالديون، كما أن مؤساساها تعرف تدهورا إقتصاديا وإختلال بنيتها المالية، ومع التحول إلى إقتصاد السوق تطرح مسألة إعادة إنتشار البنوك بشكل ملح مسألة تنظيم و شغيل نظام الوساطة، ويهدف تغيير النظام النقدي والإبداع المالي إلى تسهيل إعادة الإنتشار، إن فتح القطاع البنكي لمنافسة البنوك الخاصة وبروز منافسة أسواق رؤوس الأموال تشكل فرصة للبنوك للقيام بدورها الحقيقي وهو دور الوساطة.

2-7- إعطاء البنك الإستقلالية في التمويل والإقراض:

جاء صدور قانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 ببعض الأحكام المتضمنة إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات وفي هذا الإطار، يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي:

بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع إبتداءا من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك، يجب أن يكيف نشاطة في هذا الإتجاه.

يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

يمكن أيضا لمؤسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض على المدى الطويل . كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

وعلى المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

لذا يجب تسوية الأوضاع القانونية للبنوك بإعطائها الإستقلالية التامة فعاليا وتطبيقا في مجال التمويل والإقراض، و عدها ينبغي توفير الشروط الضرورية لحمايتها دون أي تدخل جديد من طرف الدولة، وعليه ينبغي إزالة كل العراقيل التي تعيق سير علاقات البنوك:

أ- مع الدولة بإعتبارها سلطة ومستثمرا وفاعلا إقتصاديا

ب- مع بنك الجزائر باعتباره سلطة تتكفل بالتنظيم والمراقبة

3- آفاق البنوك الجزائرية الحالية:

إن تحرير دخول المنافسة الأجنبية ستزيد من ديناميكية البنوك، وذلك بتشجيع إتباع أساليب الإدارة الحديثة والإستعانة بالخبرة الأجنبية، وينبغي أن تؤدي عملية تحرير الإقتصاد وتعميق الأسواق المحلية إلى تحرير حركة رؤوس الأموال والإنتقال إلى القابلية الكاملة للتحويل التي تعرض الأسواق المالية المحلية بدرجة أكبر للمنافسة مع الأسواق العالمية.

والواقع أن المؤشرات تدل على أن حجم وفعالية الوساطة المالية قد حققا نموا بدرجة كبيرة مع تنفيذ الإصلاحات، ومع ذلك ما زالت هناك الحاجة إلى إصلاحات أخرى لتعزيز الوفورات المالية والنهوض بالتخصيص الفعال للموارد، وإلا فالبنوك في المستقبل القريب هي مهددة إما:

- بخوصصتها وعملها بمعايير السوق.
- إدماجها فيما بينها وفقا لمعايير السوق.
- تصفيتها نهائيا.

الإتجاه الأول: ملكية خاصة مع تغيير نمط التسيير وفقا لمعايير إقتصاد السوق:

لا يمكن تعريف الخوصصة بالمعنى الضيق وهو عملية تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص تمليكا أو إدارة، فهذا التعريف ضيق ومحدود، كون الخوصصة في معناها الواسع تشمل قيام الفعاليات الإقتصادية بدور فعال في تحريك النشاط الإقتصادي وإتاحة الفرصة لها لكي تساهم في التنمية الإقتصادية من خلال إيجاد المشاريع الجديدة، والإبداع في تطوير المنتجات الإقتصادية، ولا يقتصر دورها على تملك أو إدارة المشاريع القائمة إذ أن ذلك بالتأكيد لا يساعد على النمو والتقدم الإقتصادي وتصبح على هذا النحو عملية الخوصصة مجرد عملية نقل مشاريع ليس فيها قيمة مضافة.

وبرنامج الخوصصة حديث العهد في الفكر الإقتصادي المعاصر وهو ما زال يمر بمرحلة التجربة والخطأ لا سيما في الدول النامية، وعليه ينبغي النظر إلى الخوصصة على أنها واحد فقط ضمن عدد من الإستراتيجيات التي تسعى إلى زيادة كفاءة مؤسسات القطاع العام المصرفي في الجزائر.

ويسود في الجزائر الآن الإتجاه نحو تقييم أداء بعض البنوك التجارية بطريقة جدية، إما إصلاحها بما يتلاءم وإقتصاد السوق وإما ببيعها للخواص لأنها إذا بقيت على ما هي عليه فهي مهددة بالزوال.

ومن الظاهر أنه بدأ تقييم آداء بنك التنمية المحلية BDL وقد تمت دراسة تحضيرية عند إفتتاح رأس مال هذا البنك من طرف مكتب دولي هذه الدراسة تقتضي الدخول في شراكة مع الأجانب.

وقد إعتبر دخول البنوك الأجنبية في رأس مال البنوك الجزائرية كمساعدة للدولة ليس فقط لتحديث النظام البنكي وإنما لإعادة تقييمه.

ورغم ذلك يوجد بعض الإعتبارات التي إختلفت الآراء بشأنها عند مناقشة موضوع خوصصة البنوك العامة وأهمها:

1- هناك رأي بأن يتم خوصصة البنوك العامة عن طريق شريحة لمؤسسة مالية أجنبية كبيرة يمكنها أن تقوم بإدخال التطوير اللازم واستخدام التقنية الحديثة ونقل الخبرات في مجال الإبتكارات المالية والتأجير التمويلي وغيرها من الإتجاهات الحديثة، إلا أن هناك إعتراضات على هذا الرأي تتمثل في التخوف من سيطرة الأجانب على القطاع المصرفي وهو قطاع حيوي، خاصة وأن شبح الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا والبرازيل ما زال قائما، ويدعم هذا الإتجاه أن رأس المال الأجنبي لا يهمه سوى الربح، كما أنه يخرج بسرعة عندما يستشعر ببوادر أزمة في دولة معينة يستثمر فيها أمواله ودون وجود أي اعتبار لإنهيارات قد تحدث في إقتصاد هذه الدولة، إلا أنه من جانب آخر فإن وضع حدود ملكية أي شخص طبيعي أو معنوي قد يحد من هذا الأمر، كما أن الشريحة التي يتم طرحها يمكن تقليصها لتحتفظ الدولة بالنصيب الأكبر في الملكية (60% على الأقل خاصة وأن قطاع البنوك من القطاعات الحيوية كذلك فإن تدعيم إستقلالية البنك المركزي وإشرافه الدقيق على القطاع المصرفي يساهم في التقليل من أي آثار سلبية متعلقة بخوصصة بنوك القطاع العام.

2- تثار مشكلة إختيار الوسيلة التي تتم بها عملية خوصصة البنك العام، فهل تتم عن طريق طرح شريحة من الأسهم للمكتتبين أم عن طريق زيادة رأس المال أم عن طريق الإندماج مع بنك خاص آخر.

بداية يجب أن نوضح أن زيادة رأس مال البنك يرتبط بمدى كفاية رأس المال واحتمالات النمو المستقبلية، فإذا كان البنك مستوفيا لمتطلبات كفاية رأس المال واحتمالات النمو المستقبلية ضعيفة فإن زيادة رأس المال لن تكون مجدية أما إذا كانت احتمالات النمو المستقبلية كبيرة وتوجد احتمالات لتوظيف أموال أكثر في الأصول الخطرة مثل القروض والأصول الثابتة ومحافظ الأوراق المالية بغرض الإحتفاظ فإن أسلوب زيادة رأس المال قد يكون هو الأفضل.

3- يثار موضوع الشريحة التي يتم طرحها للخوصصة، حيث تتجه بعض الآراء إلى أن هذه النسبة يجب ألا تتعدى 30% وأن تتم بالتدريج، خاصة وأن هذا الأمر يرتبط بالتخوف من قيام المودعين بسحب ودائعهم من البنك الذي يتم خوصصته في ضوء نقص الوعي المتوافر لدى عدد كبير منهم، ولذلك فإن انخفاض النسبة التي يتم طرحها للخوصصة قد يكون وسيلة لطمأنة جمهور المودعين بأن الأمر ما زال في يد الملكية العامة والتي تمثل عنصر الثقة والطمأنينة.

4- تثار مشكلة تقييم البنك وتسعير السهم عند طرحه للبيع، فهناك عدة مداخل وطرق مختلفة للتقييم ولكل منها مزاياه وعيوبه.

5- تتجه بعض الآراء إلى ضرورة تأهيل البنك العام قبل خوصصته وأنه يجب تأجيل عملية خوصصة البنـــوك العامة لحين إجراء المزيد من الدراسة.

6- تثار مشكلة توقيت طرح أسهم البنوك العامة في البورصة، ونرى أن اختيار التوقيت يجب أن يرتبط بحالة السوق، وحتى لا يؤدي الطرح في توقيت غير مناسب إلى فشل عملية الطرح، وهو ما قد ينعكس ســـلبا فيما بعد على باقي برنامج الخوصصة.

الإتجاه الثاني: إدماجها فيما بينها وفقا لمعايير السوق:

يقصد بالإندماج بصفة عامة إتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الإتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها كما قد يتم الإندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئ ية، وكذلك قد يتم الإنـــدماج بشـــكل إرادي أو لا إرادي.

والتحولات البارزة التي يشهدها العالم تستدعي من البنوك الإتحاد والإندماج لتكوين كيانات كبيرة قادرة على البقاء والمنافسة، ولن تتمكن البنوك الصغيرة من مواجهة متطلبات المرحلة القادمة وحدها، ولن يكون أمامها سوى الإندماج أو الفناء.

إلا أنه من ناحية أخرى يجب مراعاة عدم التركز بمعنى إندماج البنوك في عدد قليل وهو ما يحصل إحتمالات التسعير الإحتكاري ويخنق روح المنافسة والإبتكار ويكون بصفة عامة ضد مصلحة الأطراف الأخـــرى المرتبطـــة بالبنوك، ولذلك فإن هناك أجهزة في الدول المت قدمة لمكافحة الإحتكار ويعرض عليها أي إقتراحات بالإنـــدماج لتدرس آثارها على المنافسة والسوق المصرفية بصفة عامة ومدى إستيفاء الشروط اللازمة لذلك.

الإتجاه الثالث: تصفيتها:

تسمح التصفية بالقضاء على المؤسسات الأقل نجاعة، وبالتالي توفير موارد لإستعمالها في مجالات ذات إنتاج أكبر، ويتم إعتمادها في حالات التوقف عن الدفع أو فقدان رأس مال المؤسسات.

إن المشاريع الخاسرة لا ينتج عنها سوى إضافة عبء ثقيل على كاهل الدولة، لذا فهي تخضع إلى إجراءات التصفية المعروفة والمنصوص عليها في القانون التجاري (من المادة 765 إلى 795 من الأمر 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتمم والمعدل في تاريخ 25 أفريل 1993).

خلاصة وبعض التوصيات

لكي يتمكن الإقتصاد الوطني من الشروع في سياسة نمو مستديم، من الضروري والملح والعاجـــل إعـــادة هيكلة المنظومة النقدية والمالية بشكل كلي في مجال التنظيم والتسيير قـصد مساهمتها في بروز إقتصاد سوق متنوع، وينبغي تنظيم مخطط إعادة الهيكلة بالكيفية التالية.

1- يجب على السلطات النقدية والمالية (بنك الجزائر ووزارة المالية) أن تقوم بتطبيق النصـــوص التشـــريعية والتنظيمية لتنظيم المهنة، ويتوقف ذلك على تطهير حافظاتالبنوك العمومية وإ عادة رسملة البنوك عـــن طريق الخزينة.

2- بعد تطهير المنظومة المصرفية، يتم إعادة تنظيمها تماما قصد تكييفهامع جميع مهن البنوك المعروفة عالميـــا، وذلك من خلال إستراتيجية طموحة لتكوين الموارد البشرية وإدخال وسائل المعلوماتية.

3- يجب على المنظومة المصرفية أن تتكيف مع متطلـبات إقتصاد السوق حتى تستطيع مسايرة العصر وتحسين فعاليتها وجلب رؤوس الأموال اللازمة، وعليه ينبغي عليها مواجهة التحديات التي تهدد وجودها ومـــن هذه التحديات:

- **تحدي الندرة:**

نرى أن الموارد المالية للبنوك في تقلص مستمر وهذا راجع لنفاذ إدخار الأسر، ولهذا يجب إتخـــاذ الـتـــدابير اللازمة فيما يخص تنشيط وتشجيع الإدخار.

- **تحدي التكنولوجيا:**

يجب إعادة النظر في مناهج التنظيم والإجراءات الحالية، حيث تفرض التغيرات الجديدة تنظيما مستمرا.

- **تحدي المنافسة:**

تواجه البنوك منافسة ستزداد شدة مع مرور الوقت لا سيما من خلال إنشاء بنوك خاصة وطنية وأجنبيـــة، كما تقتضي الضرورة تحسين إمكانيات تمويل النشاط الإقتصادي عن طريق تطوير أسواق رؤوس الأمـــوال الـــتي يلزمها الكثير من الجهد، ويتطلب العديد من الشروط التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- زيادة عدد المؤسسات المالية الموجودة في الدولة.
- تحويل المدخرات المجمعة إلى إستثمارات.
- إنشاء البورصات للأوراق المالية.
- ضرورة الإهتمام بالتنسيق بين القوانين المطبقة والتي تتعلق بالنشاط المالي.

- الإهتمام بوسائل الإعلام ومراقبتها.
- وجود حد أدنى من الإستقرار السياسي داخل الدولة وعدم وجود رقابة على النقد.

4- لا خوصصة للبنوك بدون إعادة هيكلة شاملة ، وأن تكون هذه العملية جزئيـــة وتـــتم تـــدريجيا، دون السماح لسيطرة الأجانب على البنوك الجزائرية وهو ما سبق أن عالجناه من قبل مع تفعيل نظام التأمين علـــى الودائع حتى تزداد قدرة البنوك على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر، وز يادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ككل.

المراجع المستعملة:

- **طارق عبد العال حماد:** التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- **طارق عبد العال حماد:** إندماج وخوصصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.
- شقير فائق: محاسبة البنوك، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000.
- خالفي وهيبة: خوصصة البنوك في الجزائر – الواقع والآفاق، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2000
- Ouvrage collectif : l'entreprise et la banque dans les mutations économiques en Algérie. OPV, 1994.

القوانين والأوامر:

- القانون رقم: 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.
- الأمر رقم: 22/95 المؤرخ في 1995/08/26 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.